فوق الطاولة

سعد بساطة

جغرافية المؤسسات محيطان أحمر وأزرق!

كانت اليابان أول من طوّر إستراتيجيات الشركات وعلى رأسها موضوع «المنافسة». ساعد في ذلك: طبيعة الناس الجادة؛ ومواجهتهم تحديات الصناعة؛ لاسيما بعد تداعيات الحرب العالمية الثانية والتي ألقت بظلالها القاسية على بلادهم.

ستتردد كلمة «منافسة» في عالم لا مكان فيه إلا للأقوى؛ ولسوف نتحدث عن إستراتيجية المحيط الأحمر؛ فيشهد صراعات دامية بين الموردين على زبائن قليلة؛ ودماء المنافسة ستصبغه بلونها القاني! على حين أن المحيطات الزرق هي كناية عن الإبحار إلى أسواق جديدة؛ لم تخترقها التنافسية الشرسة بعد. وتعتمد على زيادة الطلب؛ والخلاص من المنافسين؛ والتفرّد بسوق / أسواق والتي هي بداية الأمر مطمح علم التسويق!

دعونا نعرف الإستراتيجية بالإنطلاق من منبتها الإغريقي؛ وبعيداً عن المصطلحات العسكرية التي كانت هي الأصل-: ففي مجال الأعمال هي: خطة شاملة طويلة الأمد لإنجاز الأهداف بالموارد المتاحة (يد عاملة- آليات- معدات- رأسمال- معرفة know how) وضمن الخطة الزمنية المرسومة.

قد تكون إحدى الإستراتيجيات الحديثة بالمؤسسات؛ المعروفة بوحدات العمل الإستراتيجية Strategic Business Unit برمز «SBU» وهي تختلف عن التقسيم الوظيفي الكلاسيكي؛ ولكل واحدة مستقلة منتجاتها وتسعيرها وخططها وميزانيتها..

ويتم التعامل معها على أنها مراكز ربح! حتى فترة قريبة كانت المؤسسات تركّز على بيع منتجاتها محليا ؛ ولم يشغل موضوع التصدير جزءا من تفكيرها!

نعود لفكرة العولمة؛ البحث عن أسواق خارجية دفع المؤسسات للتلفّت يمينا وشمالاً؛ وبات التوريد الخارجي أساسيا في عمليات التصنيع. هنا لعب الإنترنت دوراً مفصليا : الخروج من قنوات التوزيع التقليدية؛ تغيّر ميزان القوى لصلحة المستهلك بوساطة العديد من المنافذ لتزويده بالمعلومات؛ تغيرت المنافسة لصلحة المؤسسات المعتمدة على التقانات الحديثة؛ وبالتالي: سرعة تقدّم الأعمال والتي فاقت أحلام الزبائن.

مصطلح «المحيط الأزرق» تشبيه جديد نسبيا؛ مقتبس من مياه المحيطات الزرقاء الصافية؛ تناوله عالم الأعمال: حيث أغلبية صناعات اليوم لم تكن موجودة قبل قرن من الزمن (هواتف محمولة؛ كومبيوتر؛ تجارة إلكترونية؛ وخدمات أخرى..).

وهناك صناعات غير معروفة الآن يمكن أن تستحوذ على الأسواق خلال ٣٠ عاماً قادمة! يعني: عالم الصناعة ديناميكي؛ لايتوقف عن التطور؛ خلق صناعات ومنتجات جديدة وتطوير وتحسين الحالي؛ وتوسّع الأسواق. باختصار: هو كل السلع (والخدمات) غير الموجودة اليوم؛ والأسواق الجديدة البكر التي لم يطأها منافس؛ حيث تكافح المؤسسات لولوج مثل تلك المحيطات؛ هي تعمل لأجل الوصول للاستقلالية بالسوق. ولكن هذا يحتاج لابتكار وتجديد؛ وقد تكون الزرقاء قد ولدت من رحم المحيطات الحمراء (بابتداع: سلع / خدمات جديدة؛ واكتشاف أسواق غير مطروقة).

مثال طريف: قبل سنوات اقترح خبير تسويق زراعي إيطالي على لبنان –فكرة مجنونة– بنشر «منقوشة الزعتر» الشهيرة في الصين؛ فلو جرب كل مواطن هناك أكل واحدة بالسنة؛ فهذا كفيل بتصدير كل زيت الزيتون اللبناني وكذلك الزعتر المحلي!

وبالرغم من أن الاتجاه نحو العالمية يزيد من تعقيد الأوضاع بزوال الحدود الجمركية بين الدول (وسلعها)؛ إلا أن هناك قوى كثيرة تدفع للخروج من مستنقع المحيط الأحمر؛ والإبحار بسلاسة في محيط أزرق. أهمها التقدم الحثيث والسريع بحور التقانات الصناعية ما يوفر كماً هائلاً من السلع والخدمات بنوعية جيدة وأسعار منخفضة.

الصراع التنافسي الشرس الذي كان سائدا في القرن العشرين؛ أثر في قدرة المؤسسات؛ ويبدو أنه – بحكمة ورؤية لاستنباط البدائل– بطريق للزوال؛ إذا تم الخروج من المحيطات الحمراء وولوج أخرى زرقاء تتيح أداء عالياً مستديماً ذا نفعيّة لكل الأطراف.

لا شيء يأتي بسهولة؛ وبحسب المثل الإنجليزي «ليس هناك عشاء مجاني»؛ كي تنتقل من محيط أحمر (بإزاحة المنافسين) إلى آخر أزرق (ترك المنافسة خلفك)؛ عليك بالإبداع لخلق طلب على شيء جديد.. والاستحواذ عليه؛ نلاحظ أن كلاً المحيطين يبدوان عالمين مختلفين؛ ولكنهما مترابطان (كعمليتي البيع والشراء؛ لا تتم واحدة من دون الأخرى)؛ وسيكون أحدهما محرك تغذية للآخر.

مشاريع جديدة: مجففات للذرة وصناعة يوريا الفوسفات

مدير «الاستثمار» لـ«الوطن»: نعمل على إعادة إقلاع المشاريع التي توقفت أثناء الحرب

هناء غانم

كشف مدير عام هيئة الاستثمار مدين دياب لـ«الوطن» أن هناك مشروعاً جديداً «لمجففات الذرة» سوف يتم منحه إجازة استثمار قريباً، مؤكداً أهمية هذا المشروع لجهة دعم العملية الإنتاجية للفلاح في كل مشروع حتى يتم وضعه بالإنتاج الفعلي وفق البرامج الزمنية المحددة وتذليل أي عقبات أمام المستثمرين، إضافة إلى تقديم العديد من التسهيلات الإضافية للمشروعات الكبيرة التي يتم تشميلها بقانون الاستثمار.

وذكر دياب أنه سيتم إضافة أنشطة جديدة لإجازات الاستثمار تتعلق بالقطاع الصحي من المشافي والمراكز التخصصية وتشجيع على إقامة منشآت طبية تخصصية نوعية وتقديم الخدمات الطبية بجودة عالية ليس فقط بالمدن الرئيسة وإنما خارج المدن بحيث تشمل كل المناطق، مشيراً إلى أن هذه المشاريع سوف تحظى بالحوافز والتسهيلات التي يقدمها قانون الاستثمار ١٨ لعام ٢٠٢١، مشيراً إلى أن المشروع يهدف لدعم مستلزمات القطاع الزراعي والصناعي كما أنه يهدف إلى تخفيض فاتورة الاستيراد من هذه المواد، وتغطية الاحتياجات المحلية من الأسمدة الزراعية والمواد الخام الداخلة في العديد من الصناعات مثل الإسمنت والزجاج ومواد البناء وغيرها وذلك بأسعار مناسبة للمزارع والصناعي. والأهم حسب دياب أنه يخدم الفلاح ويدعم العملية الإنتاجية ويزيد الإنتاج ويفتح المجال أمام المنافسة، كما أنه من المتوقع أن يحقق المشروع نحو ١٣٥ فرصة عمل.

واليوريا فوسفات ضمن إستراتيجية تأمين مستلزمات العملية الإنتاجية للقطاعين الزراعي والصناعي في سورية وذلك في محافظة ريف دمشق، المدينة الصناعية بعدرا، وبتكلفة تقديرية تتجاوز ٣٧ مليار ليرة، بموجب أحكام القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، مشيراً إلى أن المشروع يهدف لدعم مستلزمات القطاع الزراعي والصناعي كما أنه يهدف إلى تخفيض فاتورة الاستيراد من المواد الخام الداخلة في العديد من الصناعات مثل الإسمنت والزجاج ومواد البناء وغيرها وذلك بأسعار مناسبة للمزارع والصناعي. والأهم حسب دياب أنه يخدم الفلاح ويدعم العملية الإنتاجية ويزيد الإنتاج من المتوقع أن يحقق المشروع نحو ١٣٥ فرصة عمل.

وعن أولويات عمل الهيئة للعام ٢٠٢٤ قال دياب نعمل للمحافظة على الاستثمارات القائمة ودعمها بكافة الإمكانيات المتاحة والسعي إلى إعادة إقلاع المشروعات المتوقفة ومساعدتها للعودة من جديد والأهم حسب دياب العمل على جذب الاستثمارات بمختلف القطاعات التي تدعم الإنتاج، مؤكداً أن الأولوية لخدمة الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على زيادة الدخل القومي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة. إضافة إلى إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال، والاستفادة من الخبرات والتخصصات المختلفة وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل.

وأشار دياب إلى أن تجديد الخريطة الاستثمارية يعتبر خطوة مهمة ضمن خطة عمل الهيئة للعام ٢٠٢٤ وجاهزة للتنفيذ بالتنسيق مع الجهات العامة وفق القرار /٦٩٣/، إضافة إلى مراجعة تعميم الأدلة الإجرائية لكل الأنشطة التي تنطوي تحت قانون الاستثمار وغيرها.

ومن الجدير ذكره أن المشروعات الممنوحة إجازة استثمار وفق قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام كانت قد بلغت ٦٤ مشروعاً بتكلفة تقديرية نحو ٢,٢ تريليون ليرة سورية تؤمن ٥١٤٩ فرصة عمل، حيث بدأ ١٦ مشروعاً الإنتاج الفعلي على حين بدأت ٩ مشاريع تركيب الآلات تمهيداً للإنتاج التجريبي وحصل ٢١ مشروعاً على تراخيص البناء وتمت المباشرة بتنفيذ البنى التحتية. كما أن عدد المشروعات الممنوحة إجازة استثمار خلال العام الجاري بلغ ١٢ مشروعاً تؤمن ٨٣٧ فرصة عمل.

٤٩٥ خبيراً عقارياً مرخص في سورية

مدير «الإشراف على التمويل العقاري» لـ«الوطن»: نبحث عن مصادر للمساهمة في ترخيص شركات تمويل عقاري

عبد الهادي شباط

أوضحت مدير عام هيئة الإشراف على التمويل العقاري انتصار ياسين لـ«الوطن» أن الهيئة تعمل مع المصارف على آلية لضبط وتنظيم عملية التقييم العقاري (مثل حدود التمويل، عملية تقييم العقار) واستكمال إعداد قاعدة البيانات عن التمويل العقاري الممنوح من المصارف وتوزيعه وفق عدة معايير لتكون هذه القاعدة الأساس في إعداد الدراسات اللازمة لتطوير هذا القطاع، وبهدف ذلك تم عقد عدة ورشات عمل مع الجهات ذات العلاقة لتوحيد آلية العمل على إعداد هذه البيانات وأتمتة هذا الموضوع وفق أنظمة جديدة للوصول إلى بيانات كاملة ودقيقة.

كما يتم العمل على تطوير وضبط قطاع التمويل العقاري عبر السعي للتشجيع على ترخيص شركات تمويل عقاري والبحث عن مصادر للمساهمة في ترخيص هذه الشركات، حيث يتم التواصل والاجتماع مع العديد من الجهات والمستثمرين لشرح كيفية ترخيص الشركات وأهميتها في المرحلة القادمة لإعادة الإعمار ودراسة إمكانية مساهمتها في تأمين التمويل اللازم لشركات التطوير العقاري والمساهمة في المشروعات السكنية.

وذلك على التوازي أيضاً لتنظيم عمل خبراء التقييم العقاري والإشراف عليه حيث بلغ عدد الخبراء المرخصين أصولاً ٤٩٥ خبيراً موزعين على المحافظات بعد أن قامت الهيئة بمنح الشهادات للناجحين في امتحان نيل شهادة خبير تقييم عقاري للعام الماضي حيث تقدم للاختبار في حينها حوالي ١٠١ متقدم من المتدربين نجح منهم ٥١، كما تم فتح باب الترخيص للحصول على رخصة للناجحين بالامتحان وللخبراء المرخصين سابقاً.

واعتبرت ياسين أن الهيئة تسعى للعمل على زيادة عدد المتدربين في المحافظات التي تعاني من نقص في أعداد الخبراء وذلك نتيجة الحاجة المتزايدة لكثير من الخبراء سواء في عمليات الإقراض أو تقييم العقارات لأغراض مختلفة.

إضافة إلى إجراء دورات تدريبية بعنوان «أسس ومستجدات التقييم العقاري» للمهتمين بالتقييم العقاري وللمتدربين الذين سيخضعون للامتحان وللخبراء المرخصين في المحافظات (دمشق- حمص- حماة- حلب- اللاذقية- طرطوس)، وذلك للاطلاع على كل المستجدات في عملية التقييم عربياً وعالمياً والعمل على مواءمتها مع معايير التقييم السورية وتطوير عمل الخبراء، كما تضمنت الدورات العديد من الموضوعات المهمة بما فيها التعريف بقوانين الهيئة وأهم القرارات والتعاميم الصادرة عنها والتشريعات العقارية والقوانين المتعلقة بالتقييم (قانون الرسوم العقارية، قانون البيوع العقارية، قانون الاستثمار وبعض مواد القانون المدني).

ويتم عقد لقاءات مع المقيّمين العقاريين المرخصين للبحث عن آلية تطوير عملهم ومعالجة الصعوبات التي تعترضهم وحثهم على ضرورة الالتزام بالمعايير الوطنية للتقييم العقاري وجميع القرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة.

كما تعمل هيئة الإشراف على عمل الخبراء المرخصين وتدقيق ودراسة تقارير الخبرة العقارية المقدمة منهم إلى بعض الجهات والمصارف لمطابقتها مع نموذج تقرير التقييم المعد من الهيئة، وتضمين كل البيانات والمعلومات التي تحتاجها الجهة التي طلبت التقييم للمساعدة في اتخاذ القرار الذي يساعد في حماية حقوق جميع الأطراف.

قطاف الزيتون بدأ في اللاذقية

مدير الزراعة: نتوقع ٤٥ ألف طن زيتون ونحو ١٠ آلاف طن زيت

دعم المعاصر بالمازوت بسعر ٨٠٠٠ ليرة لليتر

عبير محمود

بدأت يوم أمس الأربعاء عملية قطاف الزيتون في محافظة اللاذقية وفقاً للموعد الذي حددته وزارة الزراعة وهو موعد مبكر عن العام الماضي بنحو عشرة أيام.

وبيّن مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أن الإبكار في موعد قطاف الزيتون لتفادي الإصابات بذبابة الثمار على الأشجار التي دخلت مرحلة النضج، إضافة لتجنب الهدر لهذه الكميات بسبب قلة الحصول وما تسببت به الظروف المناخية التي سادت هذا العام بتسريع للنضج وخاصة بعد تسجيل هطلات مطرية في شهر آب والثمار قليلة ما مكّنها من الحصول على كمية كبيرة من المواد الغذائية.

ولفت دوبا إلى أن فترة نضج ثمار الزيتون متفاوتة حسب الصنف والارتفاع عن سطح البحر ويبقى تلوّن أكثر من ٦٠ بالمئة من المحصول هو الدلالة الأهم على نضج الثمار وبدء جنيها.

وفيما يخص الإنتاج، قال دوبا: إن الإنتاج المتوقع من الزيتون على مستوى محافظة اللاذقية لهذا الموسم نحو ٤٥١٧٩ طناً منها ١١٧٧٤ طناً في منطقة اللاذقية و١٧٦٧٦ طناً في منطقة جبلة و١٠٠٩٢ طناً في منطقة القرداحة على حين بلغ في منطقة الحفة ٥٦٣٧ طناً.

وعن كميات الزيت المتوقعة، بيّن مدير الزراعة أنه بعد استبعاد جزء من إنتاج الزيتون للتخليل، يتوقع أن يكون إنتاج الزيت بحدود ١٠ آلاف طن زيت زيتون من إجمالي الموسم.

دوبا لفت إلى ضرورة تقيد المزارعين بالنصائح الإرشادية المعممة من مكتب الزيتون وتم تقديمها قبل موعد القطاف عبر ندوات علمية وأيام حقلية مكثفة بما يضمن الوصول إلى جني صحيح والحصول على الزيت بطريقة جيدة، وأهم النصائح تتمثل بتعليق مصائد جاذبة لذبابة ثمار الزيتون في المعصرة لتخفيف التجمع الحشري لهذه الآفة، وجمع الثمار المتساقطة واستخدامها في صناعة الصابون وعدم خلطها مع الثمار السليمة لأنها تسيء لمواصفات الزيت وإزالة الأوراق والأغصان قبل نقل الثمار إلى المعصرة.

وأشار مدير الزراعة إلى ضرورة الجني وأيام حقلية مكثفة بما يضمن الوصول إلى جني صحيح والحصول على الزيت بطريقة جيدة، وأهم النصائح تتمثل بتعليق مصائد جاذبة لذبابة ثمار الزيتون في المعصرة لتخفيف التجمع الحشري لهذه الآفة، وجمع الثمار المتساقطة واستخدامها في صناعة الصابون وعدم خلطها مع الثمار السليمة لأنها تسيء لمواصفات الزيت وإزالة الأوراق والأغصان قبل نقل الثمار إلى المعصرة.

وأشار مدير الزراعة إلى ضرورة نقل الزيتون للمعصرة بعبوات تؤمّن التهوية لحب الزيتون حتى لا تتسبب بارتفاع حرارة الثمار والإساءة إلى جودة الزيت الناتج.

وأكد دوبا ضرورة نقل الزيتون للمعصرة خلال ٧٢ ساعة كحد أقصى وعدم تخزين الزيتون أمام المعاصر لمدة طويلة من أجل الحفاظ على نوعية الزيتون والزيت الناتج لمصلحة المزارع وعدم استخدام الماء الساخن ضمن المعاصر، وضرورة نقل الزيتون بعبوات تؤمّن التهوية لحب الزيتون حتى لا تتسبب بارتفاع حرارة الثمار والإساءة إلى جودة الزيت الناتج.

وشدد مدير الزراعة على مراقبة عمل معاصر الزيتون، من خلال تشكيل لجان فرعية على مستوى مناطق المحافظة الأربع لمراقبة عمل المعاصر، واللجان مؤلفة من الزراعة والبيئة والموارد المائية لتعزيز التشاركية بالعمل، ولجنة رئيسية للإشراف على عمل هذه اللجان الفرعية ولجنة لتوحيد عمل الرقابة على معاصر الزيتون.

وفي السياق، نوّه دوبا بما أقرته لجنة المحروقات في المحافظة بدعم المعاصر خلال هذا الموسم من خلال تزويدها بالكميات اللازمة لعملها من المحروقات بسعر ٨٠٠٠ ليرة سورية، لافتاً إلى قيام مديرية الزراعة بتزويد سادكوب بقائمة المعاصر التي كانت عاملة خلال الموسم الماضي.

وعن أهمية محصول الزيتون، قال دوبا إن شجرة الزيتون من أقدم الأشجار التي عُرفت في العالم وتمثل رمزاً لحوض البحر الأبيض المتوسط وقد وجدت شجرة الزيتون لأول مرة في شرق المتوسط ولاسيما سورية الطبيعية ومازالت السلالات البرية تنمو وتزدهر فيها، ويأتي محصول الزيتون بالمرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة في محافظة اللاذقية، والثانية من حيث الإنتاج.

وتبلغ مساحة الزيتون في محافظة اللاذقية ٤١٣٨٩ هكتاراً مشكّلة ما نسبته ٤٤ بالمئة من الأراضي المستثمرة في المحافظة، ويبلغ عدد الأسر العاملة في زراعة الزيتون في محافظة اللاذقية نحو ٥٧٣٢٣ أسرة.

عندما «يعطس» الاقتصاد العالمي يصاب الاقتصاد السوري بالزكام

ارتفاع أسعار المواد في العالم ينعكس مضاعفاً على الأسعار السورية

نور هيفا

يتوقع الكثير من الاقتصاديين تأثير استمرار ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى في تباطؤ النمو العالمي العام المقبل بعد أن تجاوز الأداء الاقتصادي التوقعات حتى الآن في عام ٢٠٢٣، مبينين أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى سيؤدي إلى تباطؤ النمو في عام ٢٠٢٤ إلى ٢,١ بالمئة بعد ٢,٤ بالمئة في عام ٢٠٢٣، وذلك بفضل الطلب الاستهلاكي القوي وأسواق العمل، محذرين من الاعتقاد أن استمرار ارتفاع الطلب من شأنه أن يبقي التضخم مرتفعاً لفترة أطول، مما يجبر البنوك المركزية الكبرى على إبقاء كلف الاقتراض مرتفعة حتى العام المقبل، رافعين توقعاتهم لأداء هذا العام بمقدار نقطة مئوية واحدة منذ بداية العام بسبب الطلب الاستهلاكي القوي بشكل غير متوقع وأسواق العمل.

الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد جامعة حلب الدكتور حسن حزوري بيّن أن سعر الفائدة هو إحدى الأدوات الرئيسة التي تستخدمها المصارف المركزية في ضبط الأداء الاقتصادي في البلاد، من خلال التدخل عند الحاجة، ففي حالة ازدياد النشاط الاقتصادي وحدوث التضخم، يقوم المصرف المركزي برفع سعر الفائدة لامتصاص السيولة النقدية من الأسواق، ومن ثم كبح سرعة النشاط الاقتصادي حتى تتباطأ، أي محاربة التضخم.

وأوضح د. حزوري في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذه السياسة تُعرف بالسياسة الانكماشية، وهي عكس السياسة التوسعية الذي لجأت إليها المصارف المركزية خلال فترة تفشي وباء كورونا والركود الكبير، أي تخفيض سعر الفائدة للتشجيع على الاقتراض وزيادة السيولة المالية في الأسواق، لترتفع وتيرة الإنتاج ومعها القدرة الشرائية للأفراد، فتستأرع وتيرة النشاط الاقتصادي.

وأضاف د. حزوري: إنه وبلغة بسيطة يمكن القول إن سعر الفائدة هو تكلفة القرض الذي تحصل عليه الشركات والأفراد من البنوك، ولذلك عندما يرتفع سعر الفائدة يعني ذلك رفع تكلفة التمويل وتكلفة الاقتراض وعند خفض معدلات الفائدة يعني ذلك خفض تكلفة التمويل والاقتراض، ولذلك رفع سعر الفائدة له آثار سلبية على الاستثمار بشكل عام وعلى النمو الاقتصادي بشكل خاص، كما أن رفع سعر الفائدة يتسبب في «قلة السيولة المالية بالأسواق»، ما يؤثر سلباً في الحركة التجارية والصناعية والاقتصادية وقد يؤدي إلى الركود الاقتصادي.

ولفت د. حزوري إلى أن الاعتمادات البنكية ستكون مرتفعة الفائدة مما سيؤثر في الصادرات والواردات للقطاعات الاقتصادية وستزيد من التكاليف، كما سيترتب على ذلك القرار رفع سعر الفائدة على الاقتراض ما يعني ركود الأنشطة الصناعية والاقتصادية والتجارية، مشيراً إلى أن رفع سعر الفائدة سيترتب عليه نقص عمليات الإقراض، ما يعني خسائر للبنوك التي تعتمد على العوائد المالية للقروض، كما أن التأثير السلبي لرفع سعر الفائدة يتمثل بارتفاع تكلفة الأموال والتمويل ما يعني بالمقابل خفض الجاذبية نحو الاستثمار وارتفاع المخاطرة.

وأشار د. حزوري إلى أنه من جهة أخرى فإن رفع سعر الفائدة سيزيد من الجاذبية نحو الأوعية الادخارية الأخرى مثل «الذهب» وغيره من الملاذات الآمنة، من المعادن الثمينة، لذلك يمكن القول إن العالم يعيش بالفعل أجواء ركود اقتصادي عالمي متزايد ولكنه لن يصل لدرجة الكساد، ما لم تحدث تطورات سلبية عالمية على صعيد المواقع الساخنة في العالم وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية.

وبين د. حزوري: إن الهدف من رفع سعر الفائدة إذاً هو تخفيف السيولة النقدية داخل السوق لإبطاء الاستهلاك، وهي أولى الطرق لخفض التضخم في أي اقتصاد. كما يؤدي رفع الفائدة إلى عكس اتجاه حركة السيولة النقدية، فتتجه إلى البنوك على شكل ودائع، يحصل أصحابها مقابلها على فوائد مرتفعة من البنوك كأداة استثمار، وهنا ينجح البنك المركزي في سحب السيولة من الأسواق.

وبالنسبة للاقتصاد السوري، أكد د. حزوري أنه بالتأكيد سيتأثر بأي موجة تضخم عالمية، لأن معظم الميزان التجاري خاسر، ونستورد معظم المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والمصنعة ومستلزمات التصنيع وحوامل الطاقة من الخارج، ولذلك ستتم ترجمة ذلك بارتفاع التكاليف وبالتالي ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد.

وعن دور معدل الفائدة في خفض التضخم في سورية، اعتبر د. حزوري أننا لا نستطيع تحديد معدل فائدة أعلى أو أدنى يمكن أن يؤدي إلى ضبط التضخم، لذلك أعتقد أن الاعتماد على معدل الفائدة لخفض التضخم في سورية سيكون تأثيره محدوداً، لأن مشكلة التضخم ليست في سعر الفائدة أو في تكلفة التمويل فقط بل بعوامل أخرى فرضتها ظروف الحرب، علماً أن رفع معدل الفائدة وزيادة تكلفة التمويل سيؤديان إلى خلق بيئة طاردة للاستثمار، وبشكل عام يمكن القول إن مشكلة التضخم وتدهور سعر الصرف وغلاء الأسعار سببه تخبط السياسة النقدية وعدم وجود رؤية واضحة أو إستراتيجية لها، ورغم شعارها الحفاظ على استقرار الأسعار والحفاظ على مستوى معيشة المواطن، لكن على أرض الواقع يحصل العكس تماماً.

وبين د. حزوري أن التضخم الذي نعيشه وعدم جدوى سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية، هو نتيجة انعدام المنافسة الحقيقية في العديد من القطاعات ما يجعل فئة قليلة تتحكم بالاستيراد وبالتصدير وبالتالي بأسعار السلع والخدمات، وبالتالي سيؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي نتيجة تدني القوة الشرائية وعدم توافر أسواق لتصريف المنتجات السورية التي فقدت ميزاتها التنافسية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وحوامل الطاقة، ولهذا السبب لم يبق لنا من ميزة تنافسية تصديرية غير المنتجات الزراعية وبعض المنتجات في مجال الصناعات الغذائية والنسيجية.

وطالب د. حزوري بإعادة النظر في كل من السياسة المالية والنقدية لتحفز قطاعي الزراعة والصناعة لأنهما القطاعان الأساسيان اللذان يمكن اعتبارهما قاطرة النمو للاقتصاد السوري مستقبلاً، فلا يمكن البناء على التجارة والسياحة والقطاع العقاري، كما أن أهم مشكلة تواجه الاقتصاد السوري هي موضوع الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وهذا لن يتوفر إلا من خلال دعم الزراعة والصناعة، وبذلك تكون قد ساعدنا الاقتصاد السوري على الخروج من حالة الركود التضخمي القائم حالياً.